في هذا الاطار من الاتصالات السرية المباشرة، والعلنية غير المباشرة كتلك التي شهدناها خلال الشهور القليلة الماضية، ولعبت فيها الولايات المتحدة الاميركية، من خلال مبعوثيها الى منطقة الشرق الاوسط، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وغيره، وما تم خلال هذه الاتصالات من تبادل للرأي واستعراض للخطط التي تعرضنا لها آنفاً، عملت حكومة بيرس، بصورة تدريجية، على خلق القاعدة المادية لانجاح مشروعها المشار اليه، في ما اطلق عليه «مشروع تحسين المعيشة لسكان المناطق المحتلة»، الذي كان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، أول من طرحه، وبدأت تحركاتها لتغيير طابع «الادارة المدنية» القائم في المناطق المحتلة والذي يشرف عليه عسكريون اسرائيليون، وتسليم رئاسة البلديات في مدن الضفة الغربية المحتلة الى مواطنين عرب. ومن أجل ذلك، أجرى رئيس الحكومة الاسرائيلية، في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، اتصالات سرية مع عدد من الشخصيات الفلسطينية المعروفة، حيث اطلعها على بعض تفاصيل خطته. وقد خرج بيرس من هذه اللقاءات بارتياح، لان تلك الشخصيات وافقت على المبادئ التي طرحها، بما فيها عدم مشاركة م.ت.ف. في المراحل الاولى على الاقل (**هآرتس**، ٢٩/١٠/١٩٨٥).

وذكرت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ان بيرس ووزير دفاعه، اسحق رابين، اتخذا قراراً بتعيين ظافر المصري، رئيس الغرفة التجارية في نابلس، واحد اصحاب رؤوس الاموال الكبار في المناطق المحتلة، رئيساً لبلدية نابلس (**المصدر نفسه**).

وبدأت، بذلك، مرحلة جديدة من عمر محاولات سلطات الاحتلال ايجاد قيادة فلسطينية من بين سكان المناطق المحتلة، تكون بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في حال قيام مفاوضات سياسية بين اطراف النزاع في المنطقة، وتمثل سكان المناطق المحتلة فيها. الا ان الاتصالات، ومحاولات جس النبض، سبقت القرار الاسرائيلي بالتعيين بمراحل طويلة. وعلى ابواب المشاورات الاخيرة التي سبقت تعيين المصري، كانت مدينة نابلس انقسمت بين مؤيد للخطوة وبين معارض لها، وكان كل طرف استنفد حججه الداعمة لموقفه. وباعلان ظافر المصري واعضاء الغرفة التجارية قبولهم قرار التعيين وتسلم مجلس بلدية نابلس ورئاسته، بدأت، من وجهة النظر الاسرائيلية، اول تجربة عملية في الضفة الغربية على طريق محاولة ايجاد قيادة محلية بديلة من منظمة التحرير الفلسطينية ـ كما سنرى لاحقاً ـ تشارك، فيما بعد، في عملية المفاوضات الاسرائيلية ـ الاردنية، التي يفترض ان تأتي تدريجياً لتنفيذ مشروع تقاسم السلطة بين اسرائيل والاردن.

أزمة البلديات ومحاولة خلق قيادة محلية

لم تتوقف المحاولات الاسرائيلية للبحث عن قيادة محلية من بين سكان المناطق المحتلة، تلعب دور البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمثلهم في أية مفاوضات سياسية محتملة، منذ أن خسرت اسرائيل معركتها في انتخابات المجالس البلدية التي أجريت في نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٦. فقد حاولت، آنذاك، احداث نقلة جديدة في طبيعة عمل المجالس البلدية التي كانت تتمتع بوزن اجتماعي يحظى بتأييد غالبية السكان، وتعتبر الهيئات الوحيدة على مستوى المناطق المحتلة المؤهلة لان تلعب دوراً سياسياً على صعيد هذه المناطق. وكان الاعتقاد بان اجراء الانتخابات من شأنه ان يخلق قيادة محلية، تتمتع بنفوذ قوي بين السكان يوازي نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية التي تم اقرار تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني في القمة العربية التي عقدت في الرباط، في المغرب، في العام ١٩٧٤. واعتبرت الاوساط الوطنية في الضفة الغربية ان اسرائيل تسعى الى جعل الانتخابات مدخلاً الى تسييس البلديات ومنحها صلاحيات واسعة تتمشى مع سياسة «الادارة المدنية» التي كانت طرحتها في العام ١٩٧٥. وكان اندفاع عدد من الشخصيات المؤيدة للمخططات الاسرائيلية لخوض الانتخابات عامل طمأنينة لسلطات الاحتلال التي لم تقدر موازين القوى جيداً في حينه. هذه الموازين التي جعلت الرموز الوطنية في الضفة الغربية تندفع، بكل ثقلها، لخوض الانتخابات، متسلحة بموقف جماهيري داعم وبقرار رسمي من م.ت.ف. يدعم تحركها